

Distr.: Limited
27 June 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة التاسعة والخمسون
٢٨-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال
دورتها التاسعة والخمسين

مشروع التقرير

المقرر: السيد جون يامادا (اليابان)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠
(البند ٣ (أ))

البرنامج ٢١

توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين

١ - في اجتماع اللجنة الثامن عشر المعقود في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، نظرت اللجنة في البرنامج ٢١، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨ (A/74/6 (Sect.25)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة من جانب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2019/CRP.1/Rev.2).

٢ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المناقشة

- ٣ - أعربت الوفود عن تأييدها العام للبرنامج، بوصفه آلية هامة لكفالة الحماية للاجئين وغيرهم من الأشخاص موضع الاهتمام وإيجاد حلول دائمة لمشاكلهم دون تمييز وعمرارة السن ونوع الجنس والتنوع.
- ٤ - وأعربت الوفود عن تقديرها للعمل الذي اضطلعت به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ونوّعت بعلاقاتها الممتازة مع البلدان المضيقة والجهات المعنية الأخرى، ولا سيما في أزمة اللاجئين العالمية المتفاقمة. وبالإضافة إلى ذلك، أُعرب عن تأييد مبادرات الإصلاح الداخلي التي قام بها المكتب من أجل تحسين الفعالية والكفاءة والشفافية والمساءلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، فضلا عن تأييد قيامه بتنفيذ إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين على الصعيد العالمي من أجل تعزيز الحماية والمساعدة والحلول المستدامة المقدمة للاجئين.
- ٥ - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن الهجرة وتدفقات اللاجئين من الظواهر العالمية، وأعرب عن تأييده لمعالجة هذه الظواهر من خلال جهود جماعية تُبذل بطريقة منظّمة وآمنة ومنظمة ومسؤولة. وشدد الوفد على أنه ينبغي أن يكون هناك تركيز خاص على الإنصاف والتوازن في تقاسم الأعباء وتقاسم المسؤولية في مجال مساعدة اللاجئين في جميع أنحاء العالم، مع مراعاة مساهمات الدول الحالية وتفاوت قدراتها وتباين مواردها. وأشار الوفد أيضا بإيجابية إلى إدماج الفئات الضعيفة من الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وإلى مبدأ تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني فيما يتعلق بتقديم المساعدة عند وقوع أزمات اللاجئين؛ وإلى الدور الرئيسي للعودة الطوعية بوصفها الخيار المفضل.
- ٦ - وفي القسم المعنون "المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة وخطط العمل الأخرى المؤدية إلى التحول"، في إطار "التوجّه العام"، أعربت بعض الوفود عن معارضتها لمواءمة الهدف مع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (المشار إليه في الفقرة ٢٥-٣)، لأنه لم يحظ بتأييد جميع الدول الأعضاء. واقترحت بعض الوفود حذف الإشارات إلى مواءمة الاتفاق العالمي مع أهداف المفوضية. واقترح وفد الإشارة إلى النص المعني أو إعادة صياغته أو حذفه. والتمس وفد آخر توضيحا بشأن سبب حذف النص. ولاحظ أحد الوفود أن الإشارة إلى "التعاون مع الدول" في تنفيذ الولايات قد ظهرت في هدف الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ وسبق أن وافقت عليها الدول الأعضاء، ولكن الخطة البرنامجية المقترحة للعام ٢٠٢٠ لم تأت على ذكرها. وطلب الوفد نفسه توضيحا بشأن إغفال هذا الجانب في الخطة البرنامجية المقترحة للعام ٢٠٢٠.
- ٧ - وفي الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠، طلب أحد الوفود رأي المفوضية بشأن تدابير الإصلاح المشار إليها في الفقرة ٢٥-٧، وتحديد الانتقال إلى العمل بنموذج لا مركزي في عام ٢٠١٩، واستفسر عن الحالة الراهنة للإصلاح، وكيفية إجراؤه، وما إذا كانت قد أجريت مشاورات مع الدول الأعضاء بشأنه. وشدد الوفد على أهمية أن تواصل المفوضية الحوار مع الدول الأعضاء في جنيف، وأعرب عن قلقه من نقل القدرات إلى المكاتب الإقليمية التي لا تحضر فيها جميع الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، طلب الوفد مزيدا من المعلومات عن مبادرات الإصلاح هذه وعما إذا كان قد تم التشاور مع الدول الأعضاء وأخذت إسهاماتها في الاعتبار.

٨ - وأعربت عدة وفود عن قلقها من استخدام كلمة "إقرار" في سياق الاتفاق العالمي، في الأضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨، فالاتفاق ليس اتفاقاً ملزماً قانوناً، واقترح حذف الكلمة من العنوان، وكذلك من الأماكن الأخرى التي وردت فيها، لتفادي عدم الاتساق والاختلافات الدقيقة. وشدد وفد آخر على التوقع بأن الاتفاق سيضطلع بدور هام في التصدي لمسألة اللاجئين ودعم إدراجه في الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠. والتمس وفد آخر آراء المفوضية بشأن العناصر التي جعلت مع الصعب على بعض البلدان أن تقبل هذا الاتفاق.

٩ - وأعرب أحد الوفود عن تأييده للطبيعة القانونية غير الملزمة للاتفاق العالمي، فضلاً عن الطابع الطوعي لمساهمات البلدان في التعامل مع تدفقات اللاجئين الكبيرة، مع مراعاة الظروف الوطنية وقدرات مختلف البلدان، فضلاً عن السياسات والأولويات الوطنية.

١٠ - وأشار أحد الوفود إلى وجود عدم اتساق بين الصيغتين الإنكليزية والفرنسية في النص المتعلق بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، ولا سيما، فيما يتعلق بإدراج عبارة "اللاجئين والمهاجرين" في النسخة الفرنسية (Dans la Déclaration de New York pour les réfugiés et les migrants adoptée en 2016) وأعرب الوفد عن قلقه من أن عنوان الإعلان ذكر اللاجئين والمهاجرين على حد سواء، وأشار إلى وجود فرق بين المصطلحين، وأن التعريف القانوني لمصطلح "لاجئون"، الذي يستتبع الحق في اللجوء، لا ينطبق على المهاجرين. وفي هذا الصدد، طلب الوفد إيضاحاً بشأن ما إذا كانت الجمعية العامة قد وافقت على عنوان الإعلان الذي تضمن كلا من اللاجئين والمهاجرين، وإذا لم يكن الأمر كذلك، اقترح تعديله، تجنباً لأي غموض. واتفقت الوفود على مواصلة التداول بشأن هذه المسألة في مناقشات غير رسمية، مع استعراض الأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١/٧٣.

١١ - وأشار أحد الوفود إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها، هما الأساس القانوني الرئيسي لحماية اللاجئين بموجب القانون الدولي، ومن ثم لا يؤدي توسيع نطاقهما ولا تضمينهما تغير المناخ والكوارث الطبيعية والأوضاع الاقتصادية، على سبيل المثال، على النحو المبين في الاتفاق العالمي.

١٢ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها من أن شكل الخطة البرنامجية الجديدة وطريقة عرضها يقلدّان معلومات أقل عن طريق تسليط الضوء على إحدى النتائج، مما يحد من قدرة الدول الأعضاء على ممارسة دورها الرقابي على أكثر من مجال واحد من مجالات العمل البرنامجي. وفي رأي الوفد أن هذا بدوره سيزيد من خطر إغفال الأنشطة البرنامجية الأخرى الهامة والحاسمة، بما في ذلك على سبيل المثال الأنشطة المتعلقة بحماية اللاجئين ومساعدتهم في حالات الطوارئ، فضلاً عن مبدأ تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، وهو ما ينبغي أن يظهر في الخطة البرنامجية. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن الميزانية البرنامجية المقترحة ينبغي أن تركز أساساً على البرامج وتمويلها، وألا تتحول إلى تقرير عن أنشطة إدارة معينة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن شكوكه بشأن ضرورة إدراج الأقسام المعنونة "التطورات الأخيرة" و "أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨" و "أهم الفروقات النسبية في المنجزات المستهدفة". وعلاوة على ذلك، رأى الوفد أن تقييم الأنشطة ليس الغرض الرئيسي من السرد في الخطة البرنامجية. بيد أن وفداً آخر أعرب عن دعمه لإدراج "التطورات الأخيرة"، قائلاً إنها توفر سياقاً مناسباً ومفيداً. وحاجج الوفد نفسه أيضاً أن النقطة الأساسية المتعلقة بشكل الميزانية الجديد هو تحفيز العمل نحو تحقيق النتائج وإيجاد ثقافة جديدة تتيح للموظفين استعراض النتائج والتحديات السابقة والدروس المستفادة. وأعرب وفد

آخر عن أسفه مرة أخرى، من أن الفقرات، كما هو الحال في البرامج الأخرى، ليست جميعها مرقمة، مما يجعل من الصعب الإحالة إلى الفقرات.

١٣ - وفيما يخص الأضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠، أشير إلى مقاييس الأداء، وطلب توضيح بشأن التحديات والتقدم المحرز فيما يتعلق بالتبرعات والمساهمات التي أعلنت عنها الدول أثناء المنتدى العالمي للاجئين.

١٤ - وطلب توضيح أيضا بشأن المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ المبينة في الجدول ٢٥-١، وتحديد فيما يتعلق بعدم التغيير بين حجم المنجزات المعدودة الفعلية والمقررة. وعلاوة على ذلك، طلب توضيح بشأن الأمثلة على المواد التقنية التي قُدمت إلى المستفيدين من خدمات المفوضية.

١٥ - وأعرب عن رأي مفاده أن عبارة ”وغيرهم من الأشخاص موضع اهتمام“ في الفقرة ٢٥-٨ لا توضح بما يكفي من هم الأشخاص المعنيين بها.

١٦ - ولاحظ أحد الوفود وجود فجوة بين الموارد المالية التي تحتاجها البلدان المضيفة لتلبية احتياجات اللاجئين بروح من المسؤولية وقدرة تلك البلدان الحقيقية على تعبئة الموارد اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن الخطة البرنامجية ينبغي أن تعكس الترتيبات المناسبة لتوفير الموارد الكافية للبلدان المضيفة لتلبية احتياجات اللاجئين، وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أنه ينبغي للخطط البرنامجية المقبلة أن تركز على المشاكل التي يتسبب بها اللاجئون في البلدان المضيفة والسبل التي ينبغي بها معالجة تلك المشاكل.